7 December 2011
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ريموند لاندفيلد (سورينام)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة مواضيعية بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال (انظر A/66/442، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٣٤ و ٣٨ المعقودتين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموحزين ذوي الصلة (A/C.2/66/SR.34 و 38).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/66/L.24 و A/C.2/66/L.71

٢ - في الجلسة ٣٤ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (A/C.2/66/L.24)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٥/٦٠ المؤرخ

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرموز A/66/442 و Add.1-3.

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٦ و ٢٠١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢١٢/٦٤ المؤرخ
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

”وإذ تحيط علما بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦
المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩/٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

”وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير أيضا إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

”وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض
التنمية عن دورها الرابعة عشرة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
و ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١،

”وإذ تشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن استفادة
النساء والفتيات من التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن فيها، التي
اعتمدها في دورها الخامسة والخمسين،

”وإذ تسلّم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك
التكنولوجيات السليمة بيئيا، تأديته في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة للقضاء على
الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض وتحسين التعليم وحماية البيئة
والتعجيل بخطى التنوع والتحول الاقتصادي وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة،

”وإذ يساورها القلق لأن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على
الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، ولأن البشرية التي
يحملها معها العلم والتكنولوجيا تبقى غير محققة بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، وتؤكد
على الحاجة إلى تسخير التكنولوجيا على نحو فعال من أجل سد الفجوة الرقمية،

”وإذ تدرك أهمية الدعم الدولي لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة
من أوجه التقدم التكنولوجي التي يمكن أن تعزز طاقتها الإنتاجية،

”وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات
المعنية في منظومة الأمم المتحدة،

”وإذ تلاحظ مع التقدير التعاون القائم بين اللجنة المعنية بتسخير العلم
والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إنشاء شبكة

لمراكز التفوق في مجالي العلم والتكنولوجيا لمصلحة البلدان النامية، وفي إعداد استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والاضطلاع بها،

”وإذ تحيط علما مع الاهتمام بإنشاء شبكة الأمم المتحدة للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية،

”وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام،

”وإذ تشجع على اتخاذ مبادرات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي،

”١ - تؤكّد من جديد التزامها بما يلي:

”(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم المبادرات لأغراض البحث والتنمية، بوسائل منها إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

”(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية المتصلة بها؛

”(ج) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، التي تمثل قوى دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

”(د) تشجيع بذل المزيد من الجهود ودعمها لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك التكنولوجيا المناسبة؛

”(هـ) تنفيذ سياسات على المستويين الوطني والدولي لاجتذاب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي على السواء، الذي يعزز المعرفة ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف ويزيد الإنتاجية؛

”(و) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجمعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية باستخدام وسائل مستدامة بيئياً؛

٢ - تسلم بدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من وكالات الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على كفالة أن تكون سياساتها وبرامجها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار داعمة لبرامج التنمية الوطنية؛

٣ - تسلم أيضا بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٤ - تطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية توفير منتدى تواصل في إطاره مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق على نطاق المنظومة، على متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والقيام، ضمن نطاق ولايتها، وفقا لأحكام قرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة والتنمية الريفية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإدارة البيئية؛

٥ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد التدابير اللازمة لتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٦ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية على مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٧ - تشجع الحكومات على تعزيز ودعم الاستثمار في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالتكنولوجيات السلمية بيئيا وعلى تشجيع مشاركة قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تطوير تلك التكنولوجيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

٨ - تشجع الترتيبات القائمة والمضي في الترويج لمشاريع مشتركة للبحث والتطوير على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والتطويرية القائمة وعن طريق الربط الشبكي للمرافق العلمية ومعدات البحوث المتطورة؛

٩ - تشجع المجتمع الدولي على أن يواصل القيام، في ضوء تفاوت مستويات التنمية بين البلدان، بتيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية بشكل كاف ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها فيما بين الأطراف، بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمنفعة المجتمع؛

١٠ - تكرر دعوها إلى مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بهدف تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من خلال البحوث في مجال السياسات المتعلقة بالفجوة الرقمية وبالتحديات الجديدة التي يواجهها مجتمع المعلومات، وكذلك أنشطة المساعدة التقنية التي تستلزم إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وتوصيات للمتابعة في المستقبل، بما في ذلك الدروس المستفادة من دمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٣٨ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار عنوانه "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (A/C.2/66/L.71)، قدمه نائب رئيس اللجنة، بتروس فاندي يوهانا (نيجيريا)، بناء على مشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.24.

٤ - وفي الجلسة نفسها وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار A/C.2/66/L.71.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/66/L.71 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - واعتمدت اللجنة، في جلستها ٣٨ أيضاً، مشروع القرار A/C.2/66/L.71 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.71، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/66/L.24 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢١٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تحيط علماً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(٢)،

وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن أعمال دورتها الرابعة عشرة^(٣)،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن استفادة النساء والفتيات من التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن فيها، التي اعتمدها في دورتها الخامسة والخمسين^(٤)،

وإذ تسلّم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً، تأديته في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) A/60/687 و A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ١١ (E/2011/31).

(٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

الغذائي ومكافحة الأمراض وتحسين التعليم وحماية البيئة والتعجيل بخطى التنوع والتحول الاقتصادي وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة،

وإذ يساورها القلق لأن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، ولأن البشرى التي يحملها معها العلم والتكنولوجيا تبقى غير محققة بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، وإذ تؤكد على الحاجة إلى تسخير التكنولوجيا على نحو فعال من أجل سد الفجوة الرقمية،

وإذ تدرك أن الدعم الدولي من شأنه أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وعلى تعزيز طاقتها الإنتاجية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا للكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير التعاون القائم بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إنشاء شبكة لمراكز التفوق في مجالي العلم والتكنولوجيا لمصلحة البلدان النامية، وفي إعداد استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والاضطلاع بها،

وإذ تحيط علما مع الاهتمام بإنشاء شبكة الأمم المتحدة للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥)،

وإذ تشجع على اتخاذ مبادرات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي،

١ - **تؤكد من جديد التزامها** بما يلي:

(أ) تقوية وتعزيز الآليات القائمة ودعم المبادرات لأغراض البحث والتنمية، بوسائل منها إقامة شراكات طوعية بين القطاعين العام والخاص من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات وتطويرها ونقلها ونشرها، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية المتصلة بها؛

(٥) A/66/208.

(ج) مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتعزيز ووضع الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، التي تمثل قوى دفع أساسية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية؛

(د) تشجيع بذل المزيد من الجهود ودعمها لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك التكنولوجيا المناسبة؛

(هـ) تنفيذ سياسات على المستويين الوطني والدولي لاجتذاب الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي على السواء، الذي يعزز المعرفة ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها فيما بين الأطراف ويزيد الإنتاجية؛

(و) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجموعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية باستخدام وسائل مستدامة بيئياً؛

٢ - **تسليم** بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٣ - **تلاحظ** أن استفادة النساء من كل الأعمار ومشاركتهن بالكامل وعلى قدم المساواة في العلم والتكنولوجيا هما من الشروط الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتشدد على أن تزيل العقبات التي تحول دون استفادة المرأة والفتاة بالكامل من العلم والتكنولوجيا أمرٌ يتطلب الأخذ بنهج منظم وشامل ومتكامل ومستدام ومتعدد الاختصاصات والقطاعات؛

٤ - **تطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية توفير منتدى تواصل في إطاره مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق على نطاق المنظومة، على متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(٢)، والقيام ضمن نطاق ولايتها، وفقاً لأحكام قرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة والتنمية الريفية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإدارة البيئية؛

٥ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد التدابير اللازمة اتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

- ٦ - تشجيع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات المعنية على مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- ٧ - تشجيع الحكومات على تعزيز ودعم الاستثمار في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئياً وعلى تشجيع مشاركة قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تطوير تلك التكنولوجيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛
- ٨ - تشجيع الترتيبات القائمة والمضي في الترويج لمشاريع مشتركة للبحث والتطوير على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والتطويرية القائمة وعن طريق الربط الشبكي للمرافق العلمية ومعدات البحوث المتطورة؛
- ٩ - تشجيع المجتمع الدولي على أن يواصل القيام، في ضوء تفاوت مستويات التنمية بين البلدان، بتيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية بشكل كاف ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها فيما بين الأطراف، بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمنفعة المجتمع؛
- ١٠ - تكرر دعوها إلى مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بهدف تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من خلال البحوث في مجال السياسات المتعلقة بالفجوة الرقمية وبالتحديات الجديدة التي يواجهها مجتمع المعلومات، وكذلك أنشطة المساعدة التقنية التي تستلزم إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛
- ١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وتوصيات للمتابعة في المستقبل، بما في ذلك الدروس المستفادة من دمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.